

تأثير متغيرات البيئة الإقليمية والدولية في مسار التكامل المغاربي في فترة ما بعد الحرب الباردة

The impact of regional and international environment variables on the process of Maghreb integration in the post-cold war era

أ.نموشي نسرين، أستاذة مساعدة قسم (أ)، قسم العلوم السياسية،

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر.

وطالبة باحثة في الدكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،

قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

تاريخ الإيداع: 2017/10/13 – تاريخ المراجعة: 2017/11/17.

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى محاولة إخضاع التكامل المغاربي للاختبار النظري، ومعرفة المدى الذي يمكن أن تزودنا به أهم الطروحات النظرية للعلاقات الدولية التي تهتم بدراسة وتحليل ظاهرة التكامل والاندماج (النظرية الوظيفية الأصلية والنظرية الوظيفية الجديدة) بفهم جديد حول حقيقة وواقع التكامل المغاربي، ومدى تأثيره بالمتغيرات الإقليمية والدولية، من خلال تسليط الضوء على حدود وحجم دور حزمة من المتغيرات التي تفرزها البيئتين الداخلية والخارجية والتي من شأنها أن تؤثر في مسار التكامل المغاربي.

الكلمات المفتاحية:

مسار التكامل المغاربي، فترة ما بعد الحرب الباردة، متغيرات البيئة الإقليمية والدولية

Abstract :

This study seeks to examine the reality of Maghreb integration in its regional and international framework, by highlighting a pack of regional and international variables that will affect the process of Maghreb integration and try to determine the extent and limits of this influence.

Keywords:

The process of Maghreb integration; the post-cold war era; regional and international environment variables

مقدمة:

تتأثر النظم الإقليمية بما يحدث في النظام الدولي، ومنطقة المغرب العربي ليست بمنأى عن ما يجري في الساحة الإقليمية والدولية، خاصة في ظل ما تحمله فترة ما بعد الحرب الباردة من تناقضات، فدول تنفك (الاتحاد السوفيتي)، ودول أخرى تتكامل (الاتحاد الأوروبي، آسيان، المركوسور...)، ومن حظ المغرب العربي أنه من الناحية الجغرافية والتاريخية يقع في الإقليم الأقرب لأنجح وأضعج تجربة تكاملية في هذه الفترة (الاتحاد الأوروبي) كما أن النخب السياسية في المغرب العربي-على عكس مناطق عربية أخرى- متأثرة ومرتبطة بما يحدث في الدول الغربية، الأمر الذي جعل التجربة التكاملية في المغرب العربي تتحكم فيها متغيرات زمنية مرتبطة بإفرازات فترة ما بعد الحرب الباردة وما تلقي بظلالها على توجه التكامل الدولي والإقليمي، ومتغيرات جغرافية مرتبطة بالبيئة الإقليمية والدولية. نحاول من خلال هذه الدراسة الاقتراب من تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية التي رافقت الانتقال من نظام القطبية الثنائية والحرب الباردة إلى فترة ما بعد الحرب الباردة في ديناميكية التكامل المغاربي وفق السؤال المركزي التالي: إلى أي مدى تؤثر متغيرات البيئة الإقليمية والدولية في مسار التكامل المغاربي في فترة ما بعد الحرب الباردة؟.

وللإجابة على هذا السؤال المركزي تم تفكيكه إلى الأسئلة الفرعية التالية: ما مضمون الطروحات النظرية السائدة في التحليل الوظيفي للعلاقات الدولية؟، فيما تكمن خصوصية التجربة التكاملية المغاربية؟، ما مدى قابلية بيئة المغرب العربي الداخلية للتفاعل مع مخارج بيئته الخارجية؟، هل أدت متغيرات البيئة الإقليمية والدولية إلى تراخي النزوع المغاربي نحو التكامل؟.

وللإجابة على هذه الأسئلة تم اختبار الفرضية التالية: تساهم ثنائية (مستجدات فترة ما بعد الحرب الباردة/ العلاقات المغاربية - المغاربية) في توجيه مسار التكامل المغاربي.

ويمكن تناول هذا الموضوع من خلال المحاور التالية: التأصيل المفهومي والنظري للتكامل الإقليمي (محور أول)، تطور المشروع المغاربي بين قدر الجغرافيا وإخفاقات التاريخ (محور ثاني)، بيئة فترة ما بعد الحرب الباردة والتوجه نحو ثنائية تكامل/ تفكيك (محور ثالث)، تأثير متغيرات البيئة الإقليمية في التكامل المغاربي (محور رابع)، تأثير متغيرات البيئة الدولية في التكامل المغاربي (محور خامس).

المحور الأول

التأصيل المفهومي والنظري للتكامل الإقليمي

إن دراسة أي ظاهرة اجتماعية وسياسية تستدعي التحديد المسبق للمفاهيم المستخدمة والاتساق في هذا الاستخدام¹، وعليه تم تخصيص هذا المحور لتناول فيه مفهوم التكامل وأهم المدارس النظرية التي تناولت هذا المفهوم بالدراسة وعليه يتكون هذا المحور من عنصرين كالتالي: التأصيل المفهومي للتكامل المغاربي (أولا)، الإطار النظري في دراسة مشروع التكامل للتكامل المغاربي على ضوء نظرية التكامل والاندماج (ثانيا).

أولا: التأصيل المفهومي للتكامل المغاربي

يمكن تعريف التكامل باعتباره عملية تشكيل الأجزاء لكل whole forming parts into a أو عملية استجابة وإيجابية للاعتماد المتبادل بين الدول، ورغم بروز تعريفات متعددة وبطريقة ما متباينة للتكامل إلا أن هذا المفهوم يشير أساسا إلى علاقة الجماعة المتراصة، أو الالتحام القوي بين الأفراد في كيان سياسي. فهي تتضمن روابط متبادلة وإحساس بهوية الجماعة، والإدراك الذاتي².

لقد عرف كارل دويتش التكامل انطلاقا من وجود درجة معينة من الاعتماد المتبادل، حيث يرى أن التكامل هو علاقة بين وحدات بينها اعتماد متبادل، وتنتج معا خواصا للنظام تفتقر إليها في حالة وجودها منفصلة³.

أما إرنست هاس فهو يعرف التكامل على أنه مسار وليس حالة، هو مسار لأن بفضل الفواعل السياسية للدول المختلفة سيقبلون تدريجيا على تحويل ولاءاتهم، نواياهم، اهتماماتهم ونشاطاتهم السياسية إلى شكل جديد من المؤسسات القادرة على التحكم في الدول القومية الموجودة⁴.

تعريف أندرو هيرل: مجموع السياسات لدولتين أو أكثر صممت للترويج لظهور وحدة إقليمية متماسكة تنظم نمط العلاقات بين الدول الأعضاء في التكامل وباقي العالم⁵، فهو يتجنب الخوض في المسائل والقضايا محل الجدل كتلك المتعلقة بعملية نقل الولاء من الدولة الوطنية نحو المؤسسة الإقليمية، مسألة التكامل كعملية أو كحالة، وتركيزه بالمقابل على ضرورة بناء كتلة إقليمية قوي ومتماسك قادر على المساومة بشكل جماعي وتعظيم مصالح أعضائه على الصعيد العالمي وهو الهدف الرئيسي من التكامل.

أما جوزيف ناي فيرى أن مفهوم التكامل من أكثر المفاهيم خلطا وتشوشا، وعلى سبيل المثال عند تشكيل السوق الأوروبية المشتركة عام 1957 كان على هناك الأقل أربعة مفاهيم تختلط مع مفهوم التكامل وهي التوحيد السياسي، التوحيد الاقتصادي، والتعاون السياسي والاقتصادي، والتجارة الحرة. ولذلك حدد ناي مجموعة من المؤشرات لتعريف التكامل تعريفا إجرائيا أكثر قابلية للقياس والملاحظة العلمية حيث قسم التكامل إلى أجزاء أو مجالات متنوعة، وحدد في كل عدد من المؤشرات التي يمكن على أساسها معرفة مدى

1 وليد عبد الحفي، معوقات العمل العربي المشترك، سلسلة الثقافة القومية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 07

2 عمر إبراهيم العفاس، نظريات التكامل الدولي الإقليمي، ليبيا : منشورات جامعة قار يونس، 2008، ص. 33، 34

3 كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، (تر: شعبان محمد محمود شعبان)، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983، ص 217

⁴ Dario Battistella, Theories des relations internationales, Paris: Presses de Sciences Po, 2003, p346

⁵ Andrew Hurrell, Latin America in the new world order : A regional bloc of the americas, International affairs, Vol 68, n 1 jan 1992, p,p 123,124

تحقق التكامل والمقارنة بين حالات التكامل المختلفة فهناك التكامل الاقتصادي، ويشمل التكامل التجاري والخدمات المشتركة، وهناك التكامل الاجتماعي ويشمل التكامل بين الجماهير والتكامل بين النخب، وهناك التكامل السياسي ويشمل التكامل المؤسسي والتكامل في السياسات العامة¹.

أما موسوعة السياسة فهي تعرف التكامل بأنه "حالة من التوافق والانسجام والاعتماد المتبادل بين أجزاء وأطراف تشكل في مجموعها وحدة أو نظاما، بحيث تكون خصائص الوحدة أو النظام ككل غائبة في أي من العناصر المكونة وحدها، وتشير كلمة تكامل أحيانا إلى عملية تحقيق التكامل لا النتيجة ذاتها بالضرورة، ويكون التكامل بين القيادات ومراكز الثقل والفعل في الأطراف المعنية². وقد طرح موضوع التكامل على نحو مليء بالغموض والتعديدية، ليس فقط في أدبيات المساهمين في هذا المجال وإنما يمتد الأمر أيضا إلى التعريفات التي تطرحها بعض القواميس اللغوية التي تصف التكامل بشكل يصعب فيه الفصل بينه وبين مصطلحات أخرى كالاندماج مثلا. وقد أوضح جوزيف ناي غموض مصطلح التكامل حين أشار إلى أنه في فترة إنشاء السوق الأوروبية المشتركة، فإن التكامل قصد به الوحدة السياسية والوحدة الاقتصادية وتعاون اقتصادي وسياسي، كما قصد به أيضا تحقيق حرية تجارية أكثر مما كان موجودا في تلك المنظمة من قبل³.

ثانيا: التأصيل النظري للتكامل 1: النظرية الوظيفية الأصلية، 2: النظرية الوظيفية الجديدة.

1: النظرية الوظيفية الأصلية

إن المرجع الرئيسي للنظرية الوظيفية هو دراسة الباحث البريطاني (روماني الأصل) دافيد ميتزاني "D.Mitrani"، الذي وضعها عام 1943 قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية. وقد جاء فيها أن الوظيفية تعتمد على مجموعة افتراضات متعلقة بأسباب الحرب والسلم: فالخلل في التوازنات الاجتماعية والاقتصادية يشكل أسبابا رئيسية للحرب، أما الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي فهو يشكل الشرط الأول للسلام⁴. أما الأساس العملي فيتمثل في التجربة الأوروبية وإعلان روبرت شومان في 09 مايو 1950⁵.

انطلق ميتزاني من مسلمة مثالية ومتفائلة حول إمكانية تحسين وتطوير المجتمعات إذا اعتمدت على وسائل عقلانية ومنفعية لذلك، وكانت هذه المسلمات تشكل مفاهيم مركزية عند المفكرين الليبراليين في بريطانيا أمثال روبرت سيسيل وليونارد ولف، ويرى ميتزاني أن الوظيفية تهدف إلى كسر الرابط التقليدي بين السلطة ووحدة ترابية محددة (الدولة)، وذلك عبر ربط السلطة بنشاط معين، تقدم الوظيفية توجهها العام على تحطيم الإقليمية إلى الكونية⁶.

وينطلق ميتزاني في طروحاته من فرضية مفادها: أن تزايد التعقيد في النظم الحكومية أدى إلى تزايد كبير في الوظائف الفنية غير السياسية التي تواجه الحكومات. ومثل هذه الوظائف لم تؤدي فقط إلى زيادة الطلب على الاختصاصيين المدربين على المستوى الوطني، لكنها لعبت دورا في المشكلات الفنية على المستوى الدولي، وإذا أصبح من الممكن إيلاء مثل هذه المشكلات للمتخصصين وفصل نشاطهم إلى حد ما عن القطاع السياسي، فإنه من الممكن إنجاز التكامل الدولي، فميتزاني يذهب إلى أن تزايد المشكلات ذات الطابع الفني على المستوى الوطني سيساهم في اتساع قاعدة التعاون الدولي في هذا الحقل⁷.

1 عمر إبراهيم العفاس، مرجع سابق، ص. 48-58

2 عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج 1، ط 2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985، ص 779

3 عمر إبراهيم العفاس، مرجع سابق، ص. 34، 35

4 ريمون حداد، العلاقات الدولية، بيروت: دار الحقيقة، 2000، ص 206

5 Jean-Marc Laveille, Relations Internationales, Paris : Ellipses édition Marketing, 2000, p23

6 ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص 276

7 عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، الأردن-عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010، ص 150

ويفترض ميثرائي أن النظام المكون من الدول الحديثة (دولة-أمة) لا يستطيع مجابهة المشاكل الاقتصادية الأساسية لأن المجتمع الدولي منقسم بشكل عشوائي إلى وحدات سياسية منفردة (على أساس أقاليم)، وليس على أساس المشاكل التي يتوجب حلها. وهذا ما يجعله يقترح خلق مؤسسات دولية على أساس الوظائف تنطلق أولا من معالجة مسائل فنية محددة وتتطور تدريجيا في ميدان التعاون الدولي، انطلاقا من مبدأ "أن الشكل يتبع الوظيفة"¹.

نقطة الارتكاز الأخرى لدافيد ميثرائي هي الحاجات الإنسانية، حيث أن الحاجات الإنسانية تقع في قلب العلاقات الاجتماعية ويقدر ما يستحسن الناس فكرة الاعتراف بالحقوق، فإنهم يفضلون قبل ذلك تحقيق احتياجاتهم، ولكن هناك حاجات تعبر الحدود، والحل لا يمكن أن تقدمه الصروح الدولية الكبرى التي تؤسسها الدول من أجل التقارب ولكن تقدمه المنظمات الدولية ذات الطابع التقني مثل اتحاد البريد العالمي أو المنظمة الدولية للعمل، وهذه المنظمات ستحظى بالاعتراف لأنها تعوض الدول في تحقيق وظائف ومصالح الجماعات المختلفة².

توجه لنظريات التكامل الدولي انتقادات خاصة بإهمالها دور البيئة الدولية في عملية التكامل، فمثلا يرى ستانلي هوفمان أن الفشل الواضح في تعميم التكامل في أوروبا الغربية "Spill over" يعود لسببين: الأول يتمثل في تنوع وتباين دول أوروبا الغربية والثاني نظام القطبية الثنائية الذي ساد عقب الحرب العالمية³. ناهيك عن انعكاسات التفاعلات التي كانت حاصلة بين وحدات النظام الدولي في فترة الحرب الباردة والتي كانت محكومة بمنطق الصراع الإيديولوجي بين القوتين العظميتين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا). كما يقدم "كارل دويتش" انتقادا آخرًا للوظيفية الكلاسيكية من حيث تركيزها على معالجة الوظائف والخدمات الدولية أو فوق القومية على أنها مسائل فنية غير سياسية في طبيعتها وبعيدة تماما عن ضوضاء وضغوط مجموعات المصالح والدول وجماهير الناس، فهو يرى -أي كارل دويتش- أن هذه النظرة يمكن أن تكون مصدر ضعف سياسي لا مصدر قوة، كما أن معظم جماعات الصفوة الوطنية لا تفضل إضعاف سلطاتهم نحو مجتمعاتهم الوطنية عن طريق السماح بتنمية جدية لأي ولايات دولية منافسة، إضافة إلى أن القوة الكامنة للمنظمة كلما كانت أعظم كان نفوذها المحتمل أوسع وأكثر انتشارا من الناحية الوظيفية، وعادة ما تصبح مقاومة المجتمعات الوطنية وجماعات الصفوة ضد السماح بزيادة هذه القوة الدولية الكامنة أشد وأعنف، وكلما اقتربت وكالة دولية ما من المساس بجوهر سيادة الدولة كلما أصبحت المشكلة أصعب⁴.

2: النظرية الوظيفية الجديدة

ارتبطت الوظيفية الجديدة باجتهادات كل من "ارنست هاس، أميتاي اتريني وكارل دويتش"، الذين أسسوا لتقديم مفهومها للتكامل ليس فقط باعتباره مجرد عملية فنية-اقتصادية أو مسارا للتغير الاجتماعي انطلاقا من قضايا السياسة الدنيا، أو البدء بما هو غير سياسي لا يثير النزاعات من أجل بلوغ أهداف سياسية.

حيث يرى إرنست هاس أن الأهداف الاقتصادية المشتركة تسرع في عملية التكامل الأوروبي أكثر من شعارات الفخر لشارلمان ومن خطابات البابا ومقولات الحضارة الغربية الأوروبية، وحتى من فكرة الخوف من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب الباردة، فقد أصبح المتغير الاقتصادي أقوى من هذه الخطابات والشعارات⁵.

¹ ريمون حداد، مرجع سابق، ص 206

² Dario Battistella, op-cit, p343

³ جيمس دوورتي وروبرت بالاستغراف، مرجع سابق، ص 301. أنظر أيضا :

RENÉ SCHWOK, Théories de l'intégration européenne Approches, concepts et débats, Paris : Editions Montchrestien, 2005 p 66

⁴ كارل دويتش، مرجع سابق، ص 229

⁵ Dario Battistella, op-cit, p 344,345

كما استخدم هاس أيضا مصطلح الانتشار أو التعميم "Spill over" والذي يعني تحقيق التكامل الدولي من خلال التدرج من قطاع محدد إلى قطاعات أخرى مختلفة إلى أن تصل إلى التكامل السياسي¹.

ومن بين الأفكار التي طرحها ارنست هاس والتي توافقت مع بناء الجسد الأوروبي اعترافه بقدرة الدول على كبح مسار التكامل والانتشار إلا أنه يؤمن بعدم قدرة هذه الدول والحكومات على الوقف النهائي لعملية التكامل لأنها سرعان ما تنصاع لكثافة المصالح وتداخلها. ويضيف هاس أن التجربة الأوروبية تثبت ذلك من خلال العودة إلى التناقضات الفرنسية البريطانية في بدايات مسار الوحدة الأوروبية التي لم تتعد كونها مجرد مواقف ظرفية والدليل أن أهم مراحل التجربة الأوروبية كانت بعد هذه المواقف حيث تعاضم مبدأ الانتشار في مستواه الجغرافي (من حيث التوسيع وزيادة عدد الدول الأعضاء)، وفي مستواه القطاعي الوظيفي من خلال التحول إلى قطاعات أخرى أكثر حساسية.

في حين نظر " أميتاي إيتزبوني" إلى التكامل كشرط للتوحيد أي أن عملية التكامل سابقة لعملية التوحيد، فهو يرى أن المجتمع يعتبر متكاملًا إذا كان هذا المجتمع يمتلك سيطرة فعالة في استخدام أدوات العنف أو الإكراه حيث يكون لهذا المجتمع مركز لاتخاذ القرار يقوم بدور توزيع الثواب والعقاب داخل المجتمع، ويمثل البؤرة الرئيسية لتحديد الهوية السياسية للشعب².

أما كارل دويتش فهو يرى أن النظرية الوظيفية تستهدف مهامًا عامة أكثر فأكثر لهذه المنظمات ذات الوظيفة المحدودة، حتى يمكن لدول العالم أن تتكامل تدريجيًا في مجتمع واحد تستحيل فيه الحرب³، إذ ارتكزت أفكاره على عملية الاتصال بين الوحدات الدولية المختلفة كأساس لقيام عملية التكامل. وهو ما يتطلب إحراز علاقات بين الدول لم يعد لتوقعات الحرب مكانا فيها، بل بدلا من ذلك تمتلك تلك الوحدات إحساسا دافعا بقيام شعور الجماعة الواحدة فيما بينهم، وبالتالي فهذا الطرح على النقيض من الفكرة الذائعة على نحو واسع والتي تبرز الخصائص اللغوية والعرقية كحافز نحو التكامل⁴.

إن نظرية التكامل الوظيفي لا تتبنى التكامل الدستوري من خلال الفيدرالية أو الكونفيدرالية بين الدول، وتعتبر هذا النوع من التكامل تكاملا فوقيا، إنها تهدف إلى تعزيز علاقات الناس وتشجيع إقامة مجتمع دولي سلمي ينبذ الحرب والعدوان⁵.

المحور الثاني

تطور المشروع المغربي بين قدر الجغرافيا وإخفاقات التاريخ

يمكن تحقيق المراحل التي مر بها المشروع الحدودي المغربي حسب المراحل التي مر بها النظام والعلاقات الدولية - وهو ما يتماشى مع هدف هذه الدراسة بالدرجة الأولى -، إلى: فترة ما بين الحربين العالميتين، فترة الحرب الباردة وفترة ما بعد الحرب الباردة، وهو ما سيتم التطرق إليه وفق العناصر التالية: فترة الحربين العالميتين (أولا)، فترة الحرب الباردة (ثانيا)، فترة ما بعد الحرب الباردة (ثالثا).

أولا: فترة الحربين العالميتين:

ترجع المصادر التاريخية فكرة المغرب العربي الكبير إلى فترة النضال المشترك ضد الاستعمار الأوروبي (الفرنسي، الإيطالي والاسباني) فالفكرة تأسست في القرن الماضي، وتطورت عقدا بعد عقد⁶، وهي مرتبطة في شكلها الحديث الذي تبلور بعد الحرب العالمية الأولى بفكرة القوميات ويتأكد ذلك من تزامنهما مع ظهور أفكار قومية مشابحة في المشرق العربي مثل مشروع سوريا الكبرى ومشروع الهلال الخصيب

¹ زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، بيروت: دار الرواد، 2002، ص 252

² عمر إبراهيم العفاس، مرجع سابق، 2008، ص 36

³ كارل دويتش، مرجع سابق، ص 228

⁴ عمر إبراهيم العفاس، مرجع سابق، ص 91

⁵ عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص 168، 169

⁶ جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي : دراسة قانونية سياسية، الجزائر - عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004، ص 14، 15

ومشروع وادي النيل¹، كما أن مغربة الكفاح المسلح هو الهدف الذي سعى إليه الوطنيون الأوائل، وعملوا كل ما في وسعهم من أجل تحقيقه. وكانوا يطمحون بعد تحقيق استقلال بلادهم إلى بناء مغرب عربي قوي يجمع شعوبهم ويقوي مكانتهم الدولية ويكون حاجزا في وجه أطماع أعدائهم.

حيث أن السيد علي باش حمة أحد ملهمي الحركة الوطنية التونسية في أوائل القرن العشرين كان أول زعيم فكر في ضرورة توحيد المغرب العربي في ميدان الكفاح، وقد مد يده للمقاومين الجزائريين وأسس أخوه في برلين لجنة تسمى باللجنة التونسية-الجزائرية، وفي الوقت نفسه اتصل برجال الحركة في مراكش بالمغرب الأقصى، حيث أثمرت هذه الاجتماعات المتوالية بتأسيس جمعيات² اجتماعية للعمال المغاربة من أبناء المغرب العربي، كان أبرزها جمعية نجم شمال إفريقيا^{3*4} التي تأسست في باريس عام 1923 من أجل إغاثة العمال المغاربة⁵، وكان رئيس هذه الجمعية هو مصالي الحاج أحد زعماء الحركة الوطنية الجزائرية البارزين⁶.

كما برز نجم شمال إفريقيا بدوره الفعال من خلال مشاركته في مناسبات وتظاهرات كثيرة ولعل أبرزها كان مؤتمر بروكسل 15-02 1927 والذي ترأسه مصالي الحاج ومجموعة من السياسيين من تونس والجزائر والمغرب وقد أكد هذا المؤتمر على ضرورة مواصلة النضال الموحد من أجل استقلال شعوب شمال إفريقيا⁷، إضافة إلى ذلك دعم نجم شمال إفريقيا "جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين"، التي تأسست في ديسمبر 1927 على يد مجموعة من الطلبة المغاربة وضمت في تكوينها جميع الجمعيات الطلابية في بلدان المغرب العربي. وهي المنظمة الثانية التي كان لها تأثير في نشر الوعي الوحدوي والعمل من أجل تحرير المغرب العربي، وقد قامت المنظمة بدور بالغ الأهمية في صفوف طلاب المغرب العربي الذين كانوا يدرسون في الجامعات الفرنسية في حملهم لفكرة توحيد المغرب والذين سيصبحون فيما بعد زعماء الحركة التحررية في شمال إفريقيا⁸.

وهكذا فإن الروابط التي جمعت بين قادة الحركات الوطنية المغاربية لبلدان المغرب العربي سواء من خلال نجم شمال إفريقيا أو من خلال جمعية الطلبة المسلمين، خلقت نوعا من التضامن بينهم بحيث كان أي حدث في أحد من الأقطار يكون له صده في القطرين الآخرين.

ثانيا: فترة الحرب الباردة:

¹ ميلود عبد الله المهدي، أحمد عبد الحكم دياب، "اتحاد المغرب العربي والمجموعة الأوروبية في إستراتيجية العلاقات الدولية: آفاق عام 2000"، مجلة المستقبل العربي، عدد 184، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جوان 1994، ص 58

² الانطلاقة الأولى كانت بظهور حركات شبابية لأقطار المغرب العربي حيث نشأت حركة الشباب التونسي عام 1907 وحركة الشباب الجزائري سنة 1914 وحركة الشباب المغربي 1919، ومع بداية العشرية الثانية من القرن العشرين بدأت تظهر حركات التحرر الوطني، إذ تم تأسيس حزب الدستور التونسي سنة 1920 ونجم شمال إفريقيا سنة 1926 وحزب الاستقلال المغربي سنة 1943، وكان الهدف من هذه الحركات السياسية النضالية هو محاربة الاحتلال الأجنبي، وإنشاء مغرب عربي كبير.

³ هناك من يرجع فكرة وقرار تأسيس نجم شمال إفريقيا للأمير خالد وهو الذي عين فيما بعد مسؤوليه: حاج علي عبد القادر وأحمد بغللو. في هذا الصدد أنظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج 2، ط 4، لبنان: بيروت دار الغرب الإسلامي، 1992، ص 372

⁴ محمد عابد الجابري، "فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال"، في: محمد عابد الجابري وآخرون، وحدة المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص، 18، 19

⁵ محمد عابد الجابري، "فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال"، في: محمد عابد الجابري وآخرون، وحدة المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص، 18، 19

⁶ Djamel Eddine Guechi, l'union de Maghreb arabe : intégration , régional et développement, Alger, casbah, 2002, p 26

⁷ عبد الوهاب بن خليف، اتحاد المغرب العربي بين حسابات السياسة وطموحات الشارع، الجزائر: دار طليطلة-دار ابن طفيل، 2010، ص، 12، 13

⁸ جمال عبد الناصر مانع، المغرب العربي دراسة قانونية سياسية، مرجع سابق، ص 16

إن تجربة الوحدة في إطار المغرب العربي لم تبدأ من نقطة الصفر، بل بنيت محاولاتهم في الاتحاد على رصيد تجارب تعود إلى مرحلة ما قبل الاستقلال تبلورت من خلال مؤتمر المغرب العربي الذي عقد بالقاهرة سنة 1947¹، في الفترة الممتدة من 22-25 من شهر فيفري والذي حضره الأمين العام لجامعة الدول العربية آنذاك (السيد عبد الرحمان عزام)، وتشكل المكتب من: رابطة الدفاع عن مراكش والوفد الخليفي المغربي في الجامعة العربية، وحزب الشعب الجزائري- حركة الانتصار للحريات الديمقراطية - والحزب الحر الدستوري التونسي، وبفضل هذا التمثيل الثلاثي لبلدان المغرب العربي أصبح المكتب وجهة الوافدين من شمال إفريقيا وجميع من لهم اهتمام بقضية المغرب العربي بالقاهرة.

وقد تمخض عنه تأسيس مكتب المغرب العربي الذي تكون من كافة الأحزاب الوطنية التي ركزت على هدف الاستقلال وإنجاح بدائل لطرد المستعمر². حيث ترأس لجنة المغرب العربي الزعيم "عبد الكريم الخطابي" قائد المقاومة المسلحة في الريف المغربي³. إذا كانت فكرة المغرب العربي قد سارت الكفاح الوطني لشعوب شمال إفريقيا مع مطلع القرن العشرين فإن ميلادها الرسمي لم يتم إلا في مؤتمر طنجة المنعقد في الفترة الممتدة من 27 إلى 30 أفريل سنة 1958، وقد كان جدول أعمال المؤتمر يتضمن قضايا حرب الاستقلال في الجزائر وتصفية الاستعمار الأوروبي في المغرب العربي ووحدة المغرب العربي⁴، ففي هذا الوقت كانت كل من تونس والمغرب خارجة حديثا من الاستعمار، أما الجزائر فكانت ما تزال تحت الاستعمار الفرنسي، كما حضرت ليبيا هذا الاجتماع بصفة مراقب⁵. وهو ما يعكس تأثير لقاء طنجة إلى درجة بعيدة بالكفاح التحرري الجزائري في عامه الرابع، وكذا تأييد شعوب المنطقة لهذا الكفاح وصيانتهم من عدوان القوات الأجنبية التي لا تزال معسكرة بالمغرب الأقصى وتونس.

وفي العام 1962 وباستقلال الجزائر، كانت جميع الدول المغاربية قد نالت استقلالها وبدأت تسعى لتحقيق الوحدة، حيث بدأت برسم سياستها لوضع أسس التعاون الفني والاقتصادي والسياسي في اتجاه الاندماج والتكامل، وكان إنشاء المؤسسات والأجهزة المشتركة المتمثلة خصوصا في اللجنة الاستشارية القارة ومركز الدراسات الصناعية من بؤر الانجازات وترسيم معالم التعاون في ميدان البناء المغاربي. إلا أن قرارات مؤتمر طنجة المنعقد في الفترة الممتدة من 27 إلى 30 أفريل سنة 1958 لم تطبق بعد استقلال الجزائر بسبب الخلافات السياسية بين أقطار المغرب العربي على اعتبار أن وحدة المغرب كانت تعني دائما في أذهان النخبة السياسية أثناء فترة الاستعمار.

الملاحظ أن خلال الفترة الممتدة من 1910 إلى غاية 1964، ارتبط المغرب العربي فقط بالدول الثلاث والتي تشكل النواة المركزية للاتحاد (تونس، الجزائر، المغرب الأقصى)، في حين بقيت كل من ليبيا (المستقلة منذ 1951) وموريتانيا (التي استقلت عام 1960) بعيدتين عن حسابات الوحدة والتكامل لأسباب غير مقنعة تماما (ارتباط ليبيا المشرق، واعتبار موريتانيا امتداد لإفريقيا السوداء)⁶. إلا أن قرارات مؤتمر طنجة لم تطبق بعد استقلال الجزائر بسبب الخلافات السياسية بين أقطار المغرب العربي على اعتبار أن وحدة المغرب كانت تعني دائما في أذهان النخبة السياسية أثناء فترة الاستعمار ووحدة العمل وليس وحدة الهوية⁷.

¹ عبد الإله بلقزيز، "اتحاد المغرب العربي إلى أين؟"، مجلة المستقبل العربي، عدد 162، أوت 1992، ص 50

² إسماعيل معارف، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2014، ص 79

³ Djamel Eddine Guechi, op-cit, p28

⁴ جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية، عناية: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004، ص 18

⁵ ديدوي ولد السالك، "اتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر ومداخل التفعيل"، مجلة المستقبل العربي، العدد 312، فيفري 2005، بيروت: مركز دراسات

الوحدة العربية، ص 53

⁶ Mohamed Ben Abdallah, L'intégration économique du Maghreb entre le possible et le réalisable : analyse de la situation économique et sociale du Maghreb entre 1992-1998, suisse : Business school Lausanne, 2001, p 15

⁷ إسماعيل معارف، مرجع سابق، ص 79

كما أسهمت مجموعة من العوامل ولاسيما في الستينات والسبعينات من القرن العشرين في تأجيج الصراع بين الدول المغاربية، والتي منها التنافس على زعامة المغرب العربي، الخلافات على الحدود بين الدول المغاربية، النزاع حول الصحراء الغربية، إضافة إلى التوجهات الاقتصادية للدول المغاربية وإسباغ طابع أيديولوجي عقائدي على العلاقات المتبادلة بينها¹.

ولقد تجدد الأمل في تحقيق الوحدة المغاربية إثر استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب في 16 ماي 1988، وهذا بجانب عودة التأخي بين ليبيا وتونس بعد إعادة علاقتهما الدبلوماسية في ديسمبر 1987 فكانت قمة " زوالدة الجزائرية " التاريخية المنعقدة في 10 جوان 1988 التي جمعت لأول مرة قادة البلدان المغاربية الخمسة، وأعطت الانطلاقة المبدئية لتحقيق مشروع وحدة المغرب العربي، وفي السابع عشر من شهر فيفري 1989 أبرم قادة المغرب العربي² في مدينة مراكش "معاهدة المغرب العربي" التي بموجبها أنشئ " اتحاد المغرب العربي".

ثالثا: فترة ما بعد الحرب الباردة:

إن فشل رؤساء دول المغرب العربي في التوصل إلى عقد اجتماع لمجلس الرئاسة يعني من الناحية العملية التجميد شبه التام لتلك الأجهزة، وتراجع عن فكرة اتحاد المغرب العربي التي بقيت حبيسة الإرادة السياسية لقادة الدول المغاربية، وهذا يعني أن التجربة التكاملية في المغرب العربي غير مستقرة بل إن الإقبال على الانسحاب من التجربة التكاملية سلوك يمكن أن يحدث في أي لحظة دون أن يؤثر ذلك كثيرا على العضو المنسحب، وذلك ببساطة لأن التجربة المغاربية لم تتوصل بعد إلى إحداث التراكم التكاملي المنفعي الذي يسمح لها بإرساء مكوناتها وعناصرها الذاتية التي تمكنها من التطور والاستمرار بغض النظر عما يحدث من تقلبات سياسية في البيئتين الداخلية والخارجية، وتجعل التراجع عنها سياسة واختيار غير عقلائي³.

وقد تعطلت مسيرة اتحاد المغرب العربي عندما توترت العلاقات الجزائرية-المغربية في صيف 1994 إثر حادث الاعتداء على فندق أطلس آسني بمراكش شارك فيه فرنسيان من أصول جزائرية وراح ضحيته إسبانيان، واتهمت المغرب الاستخبارات الجزائرية بالتورط في هذا الحادث وهو ما أدى بالمغرب في 26 أوت 1994 إلى فرض التأشيرة على المواطنين الجزائريين، فردت الجزائر يوم 27 أوت 1994 بفرض التأشيرة على المواطنين المغاربة وقامت بإغلاق حدودها مع المغرب. لكن الأمور تعقدت أكثر عندما طالبت المغرب في 20 ديسمبر 1995 من الجزائر التي تتولى آنذاك رئاسة اتحاد المغرب العربي تجميد نشاطات مؤسسات الاتحاد إلى إشعار آخر متهمه بإيها بالتدخل في قضية الصحراء الغربية التي تعتبرها جزا من أراضيها⁴.

المحور الثالث

بيئة فترة ما بعد الحرب الباردة والتوجه نحو ثنائية تكامل/ تفكيك

إن التحولات الدولية التي ميزت فترة ما بعد الحرب الباردة أفرزت مجموعة من الظواهر والتفاعلات والأخطار يبدو أن مواجهتها من خلال آليات وقدرات الدولة القطرية مسألة معقدة وشبه مستحيلة، وهي الحقيقة التي أرغمت الكثير من الدول بما فيها القوية على

¹ محمد المجذوب، التنظيم الدولي النظري العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، ط 7، 2007، ص 438، وأيضا: حسين بوقارة، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي، الجزائر: دار هومة، 2010، ص 75

² الحسن الثاني ملك المملكة المغربية، زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية، الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية. أنظر:

Mohamed Ben Abdallah, op-cit, p 01

³ حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 28

⁴ ديدوي ولد السالك، مرجع سابق، ص 54

انتهاج أسلوب التكامل والاندماج لبناء تكتلات قادرة على زيادة وتوسيع خيارات وإمكانيات التطور، بل إن المختصين في العلاقات الدولية يجمعون على اعتبار هذه الكيانات فوق القومية بمثابة الأعمدة الأساسية للنظام الدولي في القرن الحادي والعشرين¹.

فالعالم يمر بمرحلة تغيرات جذرية لإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية وصياغة الاقتصاد العالمي والذي أصبح يسيطر على سماته تكوين التكتلات الاقتصادية واتفاقيات التعاون الاقتصادي فقد انتهت معظم دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية إلى إيجاد نوع من التكتل الاقتصادي بصوره المختلفة، خاصة في ظل الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة ليكون نطاقا تتضاءل فيه أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي بل يحل محله في هذا المجال الإقليم الاقتصادي في مجموعة للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية².

كما أن النظم الإقليمية، ومنذ انتهاء الحرب الباردة، تتعرض لعملية تغيير مكثفة وذلك بهدف استيعاب المتغيرات الناشئة والتكيف مع الحقائق الجديدة، ذلك لأن النظم الإقليمية كانت جزءا من عملية المواجهة بين المعسكرين آنذاك، أما الآن فإن الوضع يأخذ أبعادا مختلفة تبرز فيها الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بدلا من الدوافع الإيديولوجية والعسكرية³.

أما عن ظاهرة تكامل- تفكيك فهي ليست بظاهرة جديدة في مجال العلاقات الدولية، فثمة دول تتفكك ودول تتشكل تبعاً لظروف ومتغيرات القوة في نطاق التفاعلات الدولية، فالفترة الممتدة من مؤتمر واستفاليا 1648 إلى غاية الحرب العالمية الثانية شهدت تفكيك عدد من الفاعلين الدوليين كإمبراطورية النمسا- المجر، الدولة العثمانية، بعض الممالك الإسلامية في إفريقيا منها على سبيل المثال إمبراطورية التوكولور بزعامة أحمد وشيخو في حوض السنغال، مملكة الماندجو بزعامة ساموري توري والتي كانت قائمة في المنطقة ما بين نهر الفولتا العليا والنيجر ودولة سوكوتو في شمال نيجيريا، كما شهدت هذه الفترة إعادة تركيب وتشكيل فاعلين دوليين جدد كالولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي وألمانيا وإيطاليا وبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت كيانات سياسية جديدة كيوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا المجموعة الاقتصادية الأوروبية وفيما بعد الاتحاد الأوروبي، رابطة جنوب شرق آسيا... وإن كانت ظاهرة التفكيك وإعادة التشكيل تدور في نطاق الفاعل الدولي التقليدي-الدولة- فإن ظاهرة التكتل والتفتت تدور في إطار تجمع عدد من الدول في تحالف أو تجمع إقليمي أو غير إقليمي أو تحلل هذا التجمع بعد فترة نتيجة لأن هذه التحالفات أو التجمعات لم تعد مفيدة لأطرافها، أو نتيجة لازدياد حدة التعارض في المصالح بين أطرافها، وقد يكون السبب في التفتت إدراك الأطراف أن مساحة الخلافات المستعصية على الحل تفوق مساحة الاتفاق⁴.

كما أن عجز المستوى الأعلى في توفير الحاجيات لحياة الأفراد وضمان الظروف الملائمة لازدهارهم قد تحدث عملية عكسية تنازلية، وعندئذ نكون بصدد عملية تفكك الكل إلى أجزاء متناقضة ومتباينة. فعمليات التفكك تحدث على مستوى الكيانات التي تستقطب ولاء الأفراد غالبا لسببين رئيسيين: يتمثل الأول في فشل هذه الكيانات في أداء الوظائف المختلفة المنوطة بها، ويكمن الثاني في شعور بعض الجماعات بأن مقوماتها الثقافية والعرقية والدينية معرضة للاندثار بسبب هيمنة مقومات جماعة أو جماعات أخرى على النسق الفكري، أو ما يمكن التعبير عنه في عدم القدرة على إدارة التنوع الثقافي والعربي والديني في المجتمعات التعددية⁵.

¹ حسين بوقارة، مرجع سابق، ص، 107، 108

² بن عيشي بشير، "معوقات التكتل الاقتصادي العربي ومقوماته"، في التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، جامعة فرحات عباس سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أعمال الملتقى الدولي 8-9 ماي 2004، 2005، ص، 170، 171

³ أمين المشاقبة، سعد شاكر شلبي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة ما بعد الحرب الباردة، الأردن-عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص262

⁴ محمد سعد أبو عامود، العلاقات الدولية المعاصرة، مصر-الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2013، ص، 23، 24

⁵ حسين بوقارة، مرجع سابق، ص، 92، 93

وإن كان الاتجاه العام لحركة التكتل والتفتت لصالح الاتجاه نحو التكتل على مستوى القوى الكبرى، فإن الاتجاه العام نحو التفتت كان في المناطق التي خضعت للاستعمار، المناطق العربية والإفريقية تقدم نماذج واضحة في هذا الشأن¹. من بين أبرز سمات العولمة أن قوى الإنتاج المهيمنة على العالم قد استبدلت آلية سيطرة/تبعية بآلية تكامل/تفتت، حيث نشهد في نفس الوقت عمليات تندرج في إطار تحقيق تكامل على مستوى إقليمي أو دولي، وعمليات أخرى تندرج في إطار التفتت، وقد تكون العملية الواحدة عملية للتفتت والتكامل في نفس الوقت، تفتت ما ليس مدجا في الاقتصاد العالمي أو النظام الدولي الجديد أو المنظومة القيمية الغربية التي تستسقي مبادئها من الثقافة الليبرالية، لتصبح هذه العوامل التي مسها التفتت قابلة بالحالة والأوضاع التي آلت إليها، لأن تدمج دون عناء وصعوبة إما في الاقتصاد الرأسمالي العالمي أو بنيته السياسية أو منظومته القيمية².

وهكذا فإن سيادة الدول وحدودها السياسية وثقافات الشعوب والأمم تستهدف بالتفتت، إذا هي شكلت من المنظور الليبرالي عائقا أمام انتعاش وانتشار النظام الاقتصادي الرأسمالي، وهذا كما جاء في الطرح الوظيفي لدافيد ميتزاني المكسرة للتكامل الاندماجي والتي تؤكد على مبدأ أن الشكل يتبع الوظيفة، أي ضرورة إخضاع السياسي للحاجات الاقتصادية³. والملاحظ أنه بقدر ما أصبح الاقتصاد الرأسمالي يتطلب من تكامل على مستوى دولي لينتج أكثر فأكثر، بقدر ما أصبح يتطلب من تفتت لمعوقات التكامل الكامنة خاصة في مجال سياسي واجتماعي وثقافي⁴.

المحور الرابع

تأثير متغيرات البيئة الإقليمية في التكامل المغربي

يتمتع إقليم المغرب العربي بمقومات يفترض أن تمكنه من رسم معالم تكامل إقليمي يرقى لأن يكون من بين أنجح التجارب التكاملية، لكن وبالنظر إلى واقع الاتحاد المغربي تطرح أمامنا جملة من الاستفهامات تدور حول الأسباب الداخلية لتعثر هذه المسار التكاملية. وعليه نحاول من خلال هذا المحور أن نستشف واقع هذا التكامل في سياقه الإقليمي عبر التطرق إلى أهم القضايا الإقليمية التي تتحكم (إلى جانب عوامل أخرى دولية و/أو مرتبطة بهيكل النظام الدولي) في دفع أو كبح التكامل المغربي وفق العناصر التالية:

أولاً: نمط العلاقات البينية

ثانياً: قضية الصحراء الغربية

ثالثاً: الحراك السياسي في المنطقة المغربية

رابعاً: التهديدات الأمنية الجديدة

أولاً: نمط العلاقات البينية:

تشكل البنية الداخلية للأنظمة المغربية في حد ذاتها عقبة خاصة في ظل استخدام سياسات العمل المشترك في مختلف الميادين كأدوات للتكيف مع الظروف الطارئة أكثر من استخدامها كسياسات ذات طبيعة تراكمية تؤدي في النهاية إلى تعميق الروابط المشتركة. ومن بين مظاهر العلاقات المغربية البينية المتردية، التنافس لاحتلال موقع الدولة المركز في المنطقة، فكثيراً ما لجأت بعض الدول إلى القوى

¹ محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص، 25

² سلوى بن جديد، قراءة سياسية في مواضيع ومسائل راهنة، الجزائر: الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، 2008، ص 117

³ ريمون حداد، العلاقات الدولية، بيروت: دار الحقيقة، 2000، ص 206

⁴ سلوى بن جديد، مرجع سابق، ص 125

الخارجية لمساندتها في تحقيق هذا الموقع، ما يغري الدول الخارجية باستثمار التلّيف على موقع الدولة المركز لانتزاع تنازلات من الدولة المغاربية في موضوعات معينة تعني الدولة الخارجية. وتعد الجزائر والمغرب الأقصى القوى الأكثر سعيا لتحقيق مكانة الدولة المركز¹.

وقد تم استنفاد وقت وجهد وطاقت الدول المغاربية في عدد من الخلافات البينية (قضية الصحراء الغربية، مشاكل الحدود، العلاقات الجزائرية-المغربية في إطار قضية الصحراء الغربية، تداعيات ثورات الربيع العربي التي تعصف بكل من تونس وليبيا)، وانهماك الحكومات بمحاولات تأمين أمنها وإيجاد حلول لهذه المشكلات على حساب الاهتمام بالمشروع المغاري.

ثانيا: قضية الصحراء الغربية:

يمثل إقليم الصحراء الغربية عمقا للمغرب نحو الجنوب، بينما يمثل عمقا لموريتانيا نحو الشمال، كما أن الجزائر تنظر إليه على أنه أقصر طريق يصلها بالبحر الأطلسي، ولهذا الإقليم أيضا أهمية إستراتيجية، فهو موجه بالنسبة للبحر المتوسط والمحيط الأطلسي يجعل له أهمية خاصة بالنسبة للدول الكبرى التي تهتم بالملاحة². كما أنها لا تفصل بين هذا الإقليم والدول المحيطة به أي حواجز طبيعية، فبهذه المواصفات الجغرافية كان بالإمكان أن تكون الصحراء الغربية نواة للوحدة المغاربية.

كثيرا ما يتردد سواء في الخطابات الرسمية للقيادات المغاربية أو في الكتابات المنشورة أن مشروع إنشاء المغرب العربي معطل بسبب الحرب الصحراوية، وأن الجهود معرّقة اليوم وهي منطلقة غدا إذا ما توصلت أقطار المغرب العربي إلى الحل الأمثل لهذه المشكلة، لكن ومن خلال العودة إلى تاريخ العلاقات المغاربية غداة الاستقلال الجزائر، نجد أن الحرب الصحراوية لم تكن قائمة قبل 1975، ولا كانت موجودة ذاتية وطنية تسمى شعب الصحراء الغربية، ومع ذلك فإن مشروع المغرب العربي ظل معطلا حتى من قبل عشرين سنة خلت قبل الخلاف بين الجزائر والمغرب الأقصى على هذه الرقعة من الوطن المغاري³.

ثالثا: الحراك السياسي في المنطقة المغاربية:

من البديهي أن يتأثر النظام الإقليمي العربي (وبالتالي المنطقة المغاربية) بما يحدث داخل وحدة أو أكثر من وحداته، ومن البديهي أيضا أن يمتد هذا التأثير إلى مجالات ومناحي متعددة، سواء النظام الإقليمي العربي في حد ذاته، أو الأمن الإقليمي العربي، أو درجة المبادلات الاقتصادية بين وحداته، أو حتى بناء الاجتماعية (خاصة في ظل وجود أزمة اللاجئين من الدول التي فيها الحروب-الفرار من الحرب- أو إليها- الهجرة من أجل الجهاد)، لكن في هذا المقام نحاول أن نستشف تأثير هذه الأوضاع على التكامل المغاري، وذلك من خلال مجموعة من النقاط:

النقطة الأولى: تتعلق بدور الدول التي تحوي الحراك السياسي في العملية التكاملية، هل سيتراجع دورها في هذه العملية من أجل أن تنكفي على ذاتها وترتب أوراقها الداخلية أم تسعى لتفعيل هذا التكامل الذي يمكن أن يخفف من حدة نتائج الأوضاع الحالية خاصة اقتصاديا.

¹ وليد عبد الحفي، "النظام الإقليمي العربي إستراتيجية الاختراق وإعادة التشكل"، في: أحمد سعيد نوفل وآخرون، التداعيات الجيوسياسية للثورات العربية، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص 67

² ميلود بن غربي، موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الإقليمية والدولية والتحديات الوطنية، الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2001، ص 54 عن: شوقي عطا الله جميل، "مشكلة الصحراء الغربية: الجذور التاريخية للمشكلة وتطورها"، في: مصر وإفريقيا، الجذور التاريخية للمشكلات

الإفريقية المعاصرة، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996، ص 49

³ مصطفى الفيلالي، "مفهوم المغرب العربي: تطوره تصورا وممارسة وعلاقته بالوعي القومي"، في: مصطفى الفيلالي وآخرون، تطور الوعي القومي في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص 13

النقطة الثانية: ترتبط بعلاقتها مع باقي الدول المغاربية، هل فعلت علاقاتها البيئية ووضعت خطط وبرامج عمل ومبادرات مشتركة من أجل مواجهة الأخطار التي تنجر عن هذه الأوضاع، وهو ما يمكن أن يكون خطوة أولى من أجل تفعيل التكامل المغاربي، أم حاولت الحفاظ على نمط العلاقات التي كانت قائمة قبل بداية الحراك السياسي، أم انحسرت هذه العلاقات نظرا لانشغالها بالشأن الداخلي.

النقطة الثالثة: تشير إلى الكيفية التي تعاملت بها باقي الدول المغاربية مع الحراك السياسي في تونس وليبيا (هل تعاملت معها انطلاقا مما نصت عليه معاهدة مراكش أم بما يحفظ المصالح القطرية)، دون أن ننسى إمكانية انتشار الظاهرة إلى باقي دول المنطقة خاصة في ظل تدفق السلاح الليبي عبر الحدود إلى دول المغرب العربي الأخرى.

رابعا: التهديدات الأمنية الجديدة:

يشير الباحثان شارل فيليب دافيد وعفاف بن السايح في دراسة قاما بها بعنوان: *la paix par l'intégration théories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité* إلى أن العولمة أدت لوجود تهديدات ذات طبيعة عبر وطنية على كل الدول المتقدمة والمتخلفة، تتمثل أساسا في التفاوت التكنولوجي، التهديدات البيئية، الحركة السكانية، ظهور الشبكات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة، حركة الهجرة غير الشرعية، هذا النوع من التهديدات أحدث تحول جذري في المنظور التقليدي للأمن، بحيث أن الأمن الدولي أصبح يأخذ أبعادا شاملة تتجاوز البعد العسكري، وهذا ما يتطلب العمل جماعي بما يمكن من مواجهة هذه المخاطر، وبالتالي التوجه نحو التكامل الإقليمي وتكثيف علاقات الاعتماد المتبادل الذي يفتح الباب لمسارات تجانس ثقافي. وقد كان الباحثان يشيران إلى هيمنة الثقافة والقيم الفردية¹.

كما أن الخوف من الأخطار الخارجية يدفع بالدول نحو تحقيق التكامل فيما بينها لمواجهة كل مظاهر الخطر المحتملة، فهناك دول حققت التكامل السياسي فيما بينها نتيجة لهذا الخطر، وقد أكدت العديد من الدراسات الاجتماعية الكلاسيكية - (توماس هوبز)، والمعاصرة (داهندورف) - على أهمية عامل الإكراه أو الخطر في تحقيق التكامل السياسي بين الدول².

لكن التهديدات الأمنية لا تدفع كلها وفي كل الحالات باتجاه التكامل حتى وإن كانت مشتركة فهي ليست دائما دافعا للتكامل، كما يمكن أن يكون مصدر هذا التهديد (أو التهديدات) هو دولة تقع في نفس الإقليم، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى الحالة العكسية (الانتكاس والتراجع أو التفكيك). (حالة العلاقات الجزائرية المغربية وقرار بناء الجدار الحدودي للحد من التهريب خاصة ما تعلق بولوج المخدرات إلى الجزائر من الحدود الغربية).

فالتهديد البيئي المغاربي، دفع الدول المغاربية (منفردة) إلى البحث عن سند دولي عبر الاتفاقات أو التحالفات مع القوى الخارجية (الحوارات مع الحلف الأطلسي، السياقات الأمنية التي يطرحها الاتحاد الأوروبي) لمواجهة تهديدات حقيقية أو محتملة من طرف الدول المغاربية الأخرى، ما يمثل قابلية للتفكك والانصياع لإملاءات بما يخدم مصالح القوى الخارجية.

المحور الخامس

تأثير متغيرات البيئة الدولية في التكامل المغاربي

إلى جانب متغيرات البيئة الإقليمية، تتأثر التجارب التكاملية كذلك بمعطيات البيئة الدولية بالنظر إلى التفاعل الكبير بين العلاقات بين الوحدات في إقليم معين وبين العوامل الدولية الخارجية، خاصة إذا كان الإقليم أقل استقلالية في الشؤون الدولية أي يتأثر بالواقع الدولي بشكل كبير فإن العوامل الدولية تصبح أكثر أهمية في موضوع التكامل، وهو ما نركز عليه من خلال هذا المحور والذي يتكون من:
أولا: العولمة ومؤسستها

¹ Philippe Charles David et Afef Ben essaieh; la paix par l'intégration théories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité"; études internationale; n°2; 1997.

² زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، ليبيا، طرابلس: دار الرواد، 2002، ص 245

ثانيا: تجاذبات واستقطابات القوى الكبرى

أولا: العولمة ومؤسساتها:

العولمة لفظة إنجليزية Globalization، وقد أشار قاموس أكسفورد Oxford للكلمات الإنجليزية الجديدة لمفهوم العولمة للمرة الأولى في عام 1991، واصفا إياها بأنها من الكلمات الجديدة التي برزت خلال التسعينات، ويعرف معجم ويبستر Webster's الإنجليزي كلمة العولمة بالقول:

To globalize : to make global, Especially to make scope or Application world wide. العولمة :

اكتساب الشيء طابع العالمية وخاصة جعل نطاق الشيء أو تطبيقه عالميا¹. وقد أخذ مفهوم العولمة في الظهور بعد استكمال الضلع الثالث للنظام الاقتصادي الراهن وهو الاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية والتي حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة². حيث تشرف على عملية العولمة وعلى إيجاد البنية الهيكلية التحتية والأساسية ثلاث مؤسسات دولية³: منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أما عن العلاقة بين العولمة والتكامل الإقليمي فهي تشير إلى إشكالية تتعلق بمدى التوافق والتعارض بين الدعاوى الوطنية والإقليمية والعولمة خاصة في ظل الدعوة إلى انفتاح العالم وبالتالي تراجع دعاوى التكامل والاندماج⁴. فإذا كان الهدف من قيام التكتلات الاقتصادية هو خلق التجارة بين الدول الأعضاء وتحسين مستويات التنمية، فتح الأسواق للتجارة الحرة، إعادة توزيع الموارد وتحقيق مزايا اقتصادية لكل الدول الأعضاء، فهي تشترك من حيث الأهداف المرجوة مع المنظمة العالمية للتجارة. فالعولمة وتحرير التجارة طبقا لاتفاقية أوروغواي* قد تؤثر في أهمية التكتل الإقليمي كاتحاد جمركي، ولكن التكامل الفعلي بين وحداته هو أكبر بكثير من كونه اتحادا جمركيا فحسب، إذ يشمل حرية تنقل الأفراد والرساميل وتنميط الخدمات.

كما أن المنطق الذي يحكم وينظم العلاقات بين الدول في إطار مؤسسات العولمة يتفق ومنطق التكتل والتكامل الإقليمي، بل أكثر من ذلك فالتكتل من شأنه أن يكون حلقة وسطى بين الدولة القطرية والانخراط في الاقتصاد العالمي من جهة، كما من شأنه أن يقلل من الصدمات التي يمكن أن تلحق بالاقتصاديات الوطنية (خاصة في حالة الدول السائرة في طريق النمو) في حال التعامل المباشر مع هذه المؤسسات العالمية، وهذا ما يدفعنا للقول أن مؤسسات العولمة لا تتعارض مع التكامل المغاربي كإطار تنظيمي للعلاقات المغاربية وكسبيل لتحقيق التنمية وكمرحلة تمهيدية تهيأ فيها الاقتصاديات المغاربية من أجل الانخراط في الاقتصاد العالمي. حيث كان على الدول المغاربية أن تحقق تكاملها قبل الانخراط في سياقات هذه المؤسسات لأن التكامل من شأنه على الأقل أن يدعم المركز التفاوضي للدول المغاربية، لكن الحاصل أن الدول المغاربية وفي ظل حالة الفرقة تسعى منفردة لربط علاقاتها بمؤسسات العولمة وغيرها من الوكالات المالية العالمية مما انعكس سلبا على تنافسية اقتصادياتها وعلى جدوى التكامل المغاربي إن لم نقل على إمكانية تفعيل مؤسسات الاتحاد المعطلة.

ثانيا: تجاذبات واستقطابات القوى الكبرى:

تتمتع الدول المغاربية بجملة من الخصائص تجعلها عرضة لاستقطابات وتجاذبات القوى العالمية، وهذه الخصائص لا ترتبط فقط بالموقع الاستراتيجي والموارد الطبيعية واتساع سوقها وضعف تنافسية منتجاتها، وإنما أيضا بدرجة التفكك الداخلي والعلاقات البينية المتردية

¹ رضا عبد الواحد أمين، الإعلام و العولمة، مصر : دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007، ص 44

² عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003، ص 22

³ محسن أحمد الحضيري، العولمة الاحتياحية، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2001، ص 99

⁴ محمد أحمد العدوي، التكامل الإقليمي بين دول شمال إفريقيا بين دعاوى الأمن القومي والمفاهيم المستجدة للأمن، محمد عاشور، أحمد سالم (محرران)، التكامل

الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005، ص 202

*وهي الاتفاقية التي انبثقت عنها منظمة التجارة العالمية. حيث تأسست منظمة التجارة العالمية بعد ثمان جولات من المفاوضات، وقد كان آخرها جولة أورغواي والتي ابتدأت عام 1986 وانتهت عام 1994 والتي تم الاتفاق فيها على إنشاء منظمة التجارة العالمية.

والتلهف المغاربي للانخراط في شراكات مع أطراف خارجية، وهو الأمر الذي انعكس سلبا على حساسية وانكشافية مشروعات التكاملية إزاء علاقاتها الخارجية. كما أن الأنظمة السياسية المغاربية لم تستطع أن تحقق أهداف محاولة التكيف الدائمة مع المستجدات التي تحدث في البيئة الخارجية سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى العالمي، فإلى جانب التدخلات الآتية من البيئتين الإقليمية والدولية، تتحكم في تأثير تحديات التجارب التكاملية أيضا حجم الوحدات ومكانتها في السلم الدولي.

فقد حملت المتغيرات الدولية التي حصلت في العقدين الأخيرين من القرن العشرين تحديات كبيرة للمنطقة العربية بصفة عامة والمغاربية بصفة خاصة، حيث تم استهدافها بمشاريع إقليمية لا تنسجم مع مصالحها، بقدر ما تنسجم مع مصالح مقترحيها وبالذات مشروع النظام الشرق أوسطي ومشروع الشراكة الأوروبية-المتوسطية الأمر الذي جعل هذه الدول المغاربية تنشغل بهذين المشروعين وكيفية التعامل معهما وكذلك كيفية الاستفادة منهما، تاركة أطرها التنظيمية الجهوية والإقليمية إلى مستوى ثان من الاهتمام، ذلك أن هذه الأقطار انشغلت بالمفاضلة بين مشروع النظام الشرق أوسطي ومشروع الأوروبية-المتوسطية، وقد كان تأثير هذين المشروعين كبيرا في اتحاد المغرب العربي، لأنهما طرحا على المنطقة وهذا الاتحاد مازال يخطو خطواته الأولى لتأسيس هيكله التنظيمية، بالإضافة إلى تسرع بعض الأقطار المغاربية في التعامل مع هذين المشروعين، خاصة المغرب وتونس، ظنا منهما أنهما سيجنيان مكاسب اقتصادية أكبر من التكامل في إطار المغرب العربي، وقد تجلّى ذلك في أن المغرب الأقصى كانت أول دولة عربية استضافت مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالدار البيضاء عام 1994، كما كانت تونس هي أول بلد متوسطي يرم اتفاقية للشراكة مع الاتحاد الأوروبي عام 1995، وتلتها المغرب في إبرام اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي في العام الموالي، في حين تأخرت الجزائر كثيرا في إبرام اتفاقية للشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بينما بقيت ليبيا خارج مسار المشروعين¹.

خاتمة

إلى جانب متغيرات البيئة الإقليمية، تتأثر التجارب التكاملية كذلك بمعطيات البيئة الدولية بالنظر إلى التفاعل الكبير بين العلاقات بين الوحدات في إقليم معين وبين العوامل الدولية الخارجية.

وبالنسبة للتجربة المغاربية، فقد تضافرت متغيرات البيئة الإقليمية والبيئة الدولية معا للتأثير على مسار التكامل في إطار المغرب العربي، حيث تأثر هذا المسار بهذه المتغيرات على نحو متداخل، كما أنه لا يمكن القول بأن متغيرات بعينها كانت ذات أثر إيجابي خالص أو سلبي خالص على مسار التكامل المغاربي، إذ أن المتغير الواحد قد ينطوي على عوامل ذات أثر إيجابي وأخرى ذات أثر سلبي، ومن ثم يصبح هذا التحليل رهنا على مدى قوة هذه المتغيرات وما تفرزه من آثار، بعبارة أخرى، لا يمكن القول أن هذه المتغيرات جميعها تقع في جانب الفرص كما أنها لا تقع جميعها في جانب التحديات، بل إن كل متغير من المتغيرات قد يحمل في طياته فرصا وتحديات في الوقت ذاته.

¹ ديدوي ولد السالك، مرجع سابق، ص. 58.